

# هل تفقد مصر أغلى ما تملك (قناة السويس)؟



الجمعة 22 أغسطس 2014 12:08 م

**بقلم: محمد الشبراوي**

منسق حركة العدالة والاستقلال

في الخامس من أغسطس/آب 2014 أعلن السيسي عن مفاجأته التي وعد بها المصريين قبل عيد الفطر حيث قام بتدشين مشروع محور قناة السويس، أو ما أسماه (مشروع قناة السويس الجديدة).

وقد جاء الإعلان عن المشروع في احتفالية واكبها صخب اعلامي غير مسبوق يصف الحدث بأنه تاريخي، وأن السيسي نجح فيما فشل فيه مبارك ومرسي

ورغم هذا الصخب الإعلامي في تناول الحدث والعناوين البراقة العريضة التي ملأت سائر وسائل الإعلام إلا أن السمة المميزة للإعلان عن هذا المشروع هو شحوب التفاصيل وبالأحرى اختفاؤها فلم يكن هناك ثمة تفاصيل عن المشروع والتي كان واضحا من الاحتفاء الصاحب به تبين النية لمداراتها على خلاف ما هو واجب في مثل هذه المشروعات الكبرى، والتي تتطلب نقاشا مجتمعيا، ودراسات عميقة لكافة جوانب المشروع من الناحية القانونية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها من تمويل وملكية وتنفيذ وخلافه، وتطرح بشفافية على الشعب الذي سيتحمل تبعاتها إن باءت بالفشل وهذا للإنصاف ما كان يسير فيه الدكتور محمد مرسي عندما طرح هذا المشروع والذي قبول بعاصفة هوجاء ممن يهللون للمشروع الآن

قبل الإعلان عن هذا المشروع كانت جريدة المصري اليوم القريبة من النظام قد نشرت على لسان أحد المصادر القضائية الرفيعة أن الحكومة المصرية أرسلت إلى مجلس الدولة المصري عقود المشروع لمراجعتها والتي بحسب المصدر جاءت خالية من أي بيانات أو مستندات تمكن المجلس من الإفتاء فيها وبيان مدى قانونيتها

وبالرجوع قليلا إلى الوراء قبل تولى السيسي رئاسة الجمهورية كان الرئيس المؤقت عدلي منصور قد أصدر تعديلات قانونية تحصن العقود التي تبرمها الدولة من الاعتراض عليها مهما أصابها من بطلان وعوار مما يعني من وجهة نظري أن تحضيرا قانونيا كان حاضرا بقوة لأجل حزمة من عقود مشروعات خطيرة يُراد تمريرها بأي شكل كانت على رأس أجندة النظام المصري منذ انقلاب الثالث من يوليو/تموز 2013 ومنها هذا المشروع وكانت تنتظر لالوقت المناسب لإعلانها

ما سبق يعطينا مؤشرا واضحا عن الطريقة التي تدار بها الدولة المصرية وستدار بها مستقبلا كما انه يثير لدينا العديد من التساؤلات الهامة نطرح بعضا منها وفقا لما توفر من معلومات وبناء على ما طرحه السيسي في خطابه حول هذا المشروع

أولا: بحسب ما نقلته رويترز بتاريخ 3 أغسطس/آب أن مصدرين بالجيش أكدا اختيار الفرع السعودي لشركة دار الهندسة لتقوم مع القوات المسلحة بتنفيذ المشروع كما أبلغ مصدر حكومي رويترز (أن تحالف دار الهندسة سيفوز بالمشروع على الأرجح فالجيش شريك محلي في الشركة من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة).

فعلى أي أساس تم اختيار دار الهندسة السعودية تحديدا لتمنح هذا المشروع دون غيرها والتي يشير البعض إلى أنها في الوقت الحالي صارت شراكة بين الملك عبدالله ملك السعودية وبين مؤسسها المهندس الفلسطيني الأصل كمال الشاعر

ثانيا: المشروع بحسب المعلومات المتوفرة هو إقامة تفرّعة شرقية لازدواج القناة بطول 30 كيلو متر بين البلاج والدفرسوار إضافة إلى تعميق أماكن ركن سفن قافلة الشمال عرضيا في البحيرات المرة حتى تمر سفن قافلة الجنوب بإجمالي أطوال مواضع ركن تقدر بحوالي 42 كيلو مترًا فإذا كان هذا هو المطروح فإنه بحسب الخبراء لا يتطلب أية تعديلات في البنى التحتية حول القناة كما أن هيئة قناة السويس والتي أنشأت تفرّعتين للقناة عام 1980 بأطوال تزيد ثلاث مرات عن التفرّعة الجديدة قادرة بدون أدنى أشك على إقامة التفرّعة الجديدة ومن ثم فإن التساؤل الكبير هنا لماذا يسند المشروع لجهات خارجية؟

كما أن تكلفة أعمال حفر قناة بطول ثلاثين كيلو مترا وفقا للعديد من الخبراء يمكن لدخل قناة السويس أن يغطيه حيث لا تزيد التكلفة وفقا لهؤلاء عن 150 مليون دولار مما يعنى ان هناك مبالغت شديدة حول حجم المشروع وتكاليفه، فلماذا هذه المبالغة وإلى أي شيء تهدف!؟

ثالثا: غالبية المصريين بدون شك لا يعلمون أن المدخلين الشمالي والجنوبي للقناة مؤجران لمدة 49 عاما منذ 2009، فالشمالي مؤجر لشركة ميرسك الدنماركية بسمسرة قطرية والجنوبي لشركة دبي العالمية للموانئ التي كانت شركة بي أند أو البريطانية لذلك فإن المتاح للتعاقد هو مجرى القناة أو جزء منه ومن الجدير بالذكر أن التفرّعة الجديدة حال إنشائها لن تمثل دخلا إضافيا في رسوم عبور القناة إذ أن السفن العابرة لن تدفع رسوما إضافية لمجرد المرور منها وهذا يطرح العديد من التساؤلات حول عمليات التمويل والدخل الذي سيسددها؟

رابعا: خطاب الحكومة المصرية وخطاب السيسي والتناول من قبل إعلام النظام المصري لا أجده بريئا في الخلط بين تكلفة محدودة للتفرّعة التي سيتم إنشائها وبين تكاليف مشروع تنمية محور القناة والتي لا نعلم عنها شيئا، وهذا تساؤل آخر يلح على الأذهان؟

خامسا: البنك الدولي كان حاضرا في خطاب السيسي حول مشروع محور قناة السويس حيث ذكر أنه طلب من البنك الدولي ترشيح شركة لتقييم العروض الهندسية المقدمة لمشروع تطوير قناة السويس؟

من هنا فالكلام حرفيا ليس لي ولكنه لمؤسس موقع المعرفة رجل الأعمال والمحاضر (نائل الشافعي) في إطار تحليله لخطاب السيسي حول المشروع حيث يقول؟

(ولما كانت الحلول السياسية وليست الهندسية هي تخصص البنك الدولي وتطرق السيسي في نفس الفقرة من خطابه لأهمية إنجاز شبكة من الطرق الجديدة (الخاصة بالتقسيم الجديد للمحافظات) في خلال عام، ثم تطرقه في نفس الفقرة لأهمية ترشيح استهلاك مياه الري، ثم ختم تلك الفقرة بوجوب استعداد المصريين لتحمل ثلاث سنوات من شح المياه أثناء ملأ خزان سد النهضة-وذلك يعني أننا رضخنا لمطالب إثيوبيا بالكامل دون أي تفاوض معها؟ كل ذلك مما يدفعنا للتخمين أن المشاريع الثلاث هي جزء من حزمة مشاريع وسياسات مقترحة من البنك الدولي مع خفض الدعم). انتهى الاقتباس؟

سادسا: انعدام الشفافية التي تحيط بالإعلان عن المشروع والخلط غير البريء بين مشروع التفرّعة ومشروع التنمية وعدم وجود دراسات جدوى وعمليات التمويل والإسناد المباشر للقوات المسلحة ودار الهندسة السعودية والعقود التي لا تحتوي على ثمة مستندات وطرق التمويل والسداد والأرقام المليارية ما بين الثمانية والثمانين مليارا التي ذكرها السيسي وفساد متجذر وانهيار لثوابت استراتيجية منذ الثالث من يوليو وهيمنة دولية وارتقاء في أحضان البنك الدولي كل ذلك يؤجج المخاوف من الانزلاق نحو خصخصة قناة السويس والتي يسعى لها البنك الدولي منذ سبعينات القرن الماضي وواصل في نفس الطريق نظام مبارك؟ فهل ما يتم الآن هو محاولات لفرض هذا الأمر تدريجيا حتى يصبح واقعا لا مفر منه أعتقد أن الأيام القادمة ستحمل الإجابة الواضحة على ذلك غير أن الإرهاسات قد لا تبشر بخير؟

لقد طرح الرئيس المصري الدكتور محمد مرسى هذا المشروع من قبل ولكن وفق رؤية اقتصادية مدعوما بخبراء ومتخصصين ووفقا للطرق المنهجية المتبعة في مثل هذه المشروعات والضخمة وواكب ذلك اهتمام من دول ثقيلة اقتصاديا كالصين وتركيا لإنشاء مشروعات ضخمة على هامش محور التنمية؟

ما سبق هو قليل جدا من كثير من التساؤلات الكبرى حول هذا المشروع والتي طرحها الكثيرون غيرنا حول الجوانب المختلفة لمشروع ما يسمى (قناة السويس الجديدة) تحتاج إلى إجابات شفافة،

فالقرارات الكبرى في حياة الأمم لن يكابد تبعاتها أو يجنى ثمارها إلا شعوبها لذلك لابد أن تكون الشعوب مصدر قراراتها؟ ويوم أن تصبح الشعوب على الهامش ولا قيمة لرأيها فإن هذا أسرع الطرق للسقوط؟